آراء

خرّابة البيوت

بسمة النسور

تشكّل الزوجة المستقلة، صاحبة الدخل الثابت، تهديدا لمكانة الزوج واستقرار العائلة، لأن تمكّنها المادّي «يقوّي عينها»، ويفتح المجال لتمرّدها وسهولة تخلّيها عن الزوج عند أقلّ غلطة يرتكبها، «شو يعني إذا مرّ بنزوة عابرة وأقام بضع علاقات سطحية على الهامش»؟ هل يستحقّ الأمر أن تنهار أسرة بأكملها بسبب هفوات بسيطة، هل خربت الدنيا مثلا؟

تحمّلت أمي مغامرات المرحوم والدي مراراً، ولم تسلم طوال حياتها من تسلّط جدّتي، وتدخّلها في كل صغيرة وكبيرة، غير أنها صبرت، ولم يخطر ببالها ولو مرّة أن «تحرَد» أو أن تفضح زوجها في العائلة، ولم تفتعل المشكلات والشجارات. فعلت ذلك من أجلنا. صحيحٌ أنها أصبحت امرأة حزينة قليلة الكلام، ساهمة طوال الوقت، غير أن بيتَنا ظلّ صامداً متماسكاً. لو كانت أمي سيدة متعلّمة وقادرة مالياً لاختلف الأمر، ولتدمّرت أسرتنا. كانت قلة حيلتها سبباً لحمايتنا من التفكّك الأسري. قد يبدو ذلك أنانيةً لكن تلك هي الحقيقة.

هذا ما قاله الزوج الشاب ذو المظهر العصري الكاذب. بدا مقتنعاً بكل ما تفوّه به من هذربات. كانت زوجتُه قد تقدّمت أمام المحكمة الشرعية بطلب خلعه، لإستحالة استمرار الحياة الزوجية بينهما، بحسب تعبيرها، وهي المصرّة على الانفصال مهما كان الثمن، ومهما بلغت درجة تعنّته. سألته المحامية الموكّلة من زوجته عن سرّ تمسّكه بها، رغم تعدّد علاقاته العاطفية وثبوت خيانته لها بالصور والرسائل النصية. أجاب: أعترف انني أخطأت باختيارها زوجةً لي، وأنا أعلم مقدار ثروتها. أرجو أن لا تظنّي، يا أستاذة، أنني مُغرم بها. في الواقع لم أعد أطيقها، عنيدة متكبّرة، عاجزة عن المغفرة والتضحية من أجل صغارنا الذين لا ذنب لهم، لمجرّد أنها ثرية وناجحة مهنياً، وقادرة على الإنفاق على نفسها وعلى أولادها أيضاً. ثم ماذا عن كرامتي وسمعتي بين الناس رجلاً مخلوعا من امرأةٍ أنانية مثلها. وجدت المحامية فرصة للحديث عن حلّ الطلاق بالتراضي، وحاولت الحصول منه على اعتراف بواقع النزاع الأسري الذي يجعل استمرار الحياة الزوجية بينهما من المستحيل، غير أنه ظلّ متمسّكاً بموقفه، ما اضطرّ المحامية إلى المضي في إجراءات الخلع، وهي ليست بالبساطة التي تتخيّلها بعض الزوجات. ثمّة عراقيل وتعقيدات قانونية عديدة تطيل أمد التقاضي. ما زالت القضية منظورة أمام المحكمة الشرعية، ولم تحصل الزوجة، حتى تاريخه، على مبتغاها في التخلّص من زواج يحطّ من كرامتها، وينال من قيمتها، ويؤثّر سلباً على دورها أما متفانية، ترغب في تنشئة أبنائها في بيئة متوازنة خالية من المنغّصات اليومية. لم تملك المحامية سوى مواجهته بحقيقة خياناته المتكرّرة. حاول التقليل من أهمية ذلك، وقد أخذته العزّة بالإثم، مصرّاً على أن ما اكتشفته الزوجة ليس مبرّراً لتدمير الأسرة، وعاد إلى الحديث عن أمّه نموذجا للمرأة الصابرة المضحّية المتفهّمة. لم يعترف حتى لنفسه بأنه يكرّر نموذج والده الراحل، ويفترض في زوجته أن تكون نسخة طبق الأصل عن والدته المنكسرة الصامتة الحزينة، حتى أنه لم يُبدِ ندماً أو تعهّداً بالتغيير، ثم نهض معتذراً لارتباطه بموعد عمل، بعد أن طلب من المحامية أن تنصح موكلتها بالرجوع عن موقفها، ولمّح بلهجة واثقة مطمئنة إلى أن الهيئة الحاكمة تنظر إليه بعين العطف، باعتباره ضحية تعنّت زوجته قاسية القلب خرّابة البيوت!

إيران المُتريثة

محمود علوش

منذ اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، في طهران نهاية يوليو/ تموز الماضي، توعّد المسؤولون الإيرانيون برد انتقامي قاس ضد إسرائيل. ومع مُضي نحو شهر، لا تبدو إيران في عجلة من أمرها للانتقام بينما توازن بدقة التكاليف المُترتبة على خياراتها المحدودة للقيام بعرض جديد للقوة يُعيد ترميم الرّدع المُتصدّع مع إسرائيل، ولا يرفع مخاطر التورّط المباشر في الحرب. لقد وضعت طهران وحليفها حزب الله، منذ اغتيال هنية والقائد الكبير في الحزب فؤاد شكر في الضاحية الجنوبية لبيروت، إسرائيل والولايات المتحدة ودول المنطقة في حالة من عدم اليقين بشأن ردّهما المُنتظر. كما سوّقا تريّثهما في الرد ورقة ضغط لتعزيز موقف «حماس» في المفاوضات للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزّة. مع ذلك، لدى طهران وحزب الله دوافع أخرى أكثر أهمية كي يكونا أكثر حذراً في تشكيل خطواتهما المقبلة.

يسود اعتقاد في طهران بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو يعمل على توريطها في حرب إقليمية لرفع تكاليف انخراطها بالوكالة في حرب 7أكتوبر بدلاً من إبقائها مُنخفضة كما الحال منذ اندلاع الحرب. ويبدو هذا الاعتقاد واقعياً إلى حد كبير. يُواجه نتنياهو مأزقاً استراتيجياً كبيراً في الحرب، فهو لم ينجح في تحقيق أهدافه المُعلنة في غزة بوضوح. ومن جانب آخر، جلب الانخراط المحدود لحلفاء إيران في الحرب، خصوصاً حزب الله في لبنان مُعضلة أمنية استراتيجية جديدة لإسرائيل على جبهتها الشمالية. وتتمثل المناورة الأكثر خطورة لنتنياهو بمحاولة نشر الحرب في الشرق الأوسط بصورة أكبر عبر إذلال إيران وحزب الله من خلال تنفيذ عمليات اغتيال لقادة كبار في قلب طهران والضاحية الجنوبية لبيروت لإظهار التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي بطريقةٍ لا تترك لإيران وحزب الله خياراً آخر سوى التورّط في لعبة نتنياهو العالية المخاطر. ووفق هذا المنظور، إن رداً قوياً من إيران وحزب الله يبدو هدفاً إسرائيلياً، لأنه سيمنح نتنياهو فرصة لتوجيه ضربة عسكرية قوية إلى إيران وحزب الله، ولإجبار الولايات المتحدة على الانخراط في حرب أوسع لحماية إسرائيل. وفي الواقع، تضع مناورة نتنياهو إيران وحزب الله في مأزق كبير. إن استعراضاً جديداً للقوة لإظهار الردع قد يُحقق ما يُريده نتنياهو في نهاية المطاف وهو إشعال حرب إقليمية. كما أن تجنّب استعراض القوة سيُعزز التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي في الصراع ويُرسل رسالة ضُعف قد تُشجع إسرائيل على المُضي في اللعب على حافة الهاوية. وفي الحالين، التكاليف المُترتبة على إيران وحزب الله عالية. لقد فشل استعراض القوة الإيراني في إبريل/ نيسان الماضي، عندما شنت طهران هجوماً صاروخياً مباشراً على إسرائيل، في ردع الإسرائيليين عن مواصلة تجاهل قواعد الردع والاشتباك الإقليمية السائدة منذ 8 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ما يجعل أي رد إيراني على غرار هجوم إبريل بدون قيمة إذا لم ينجح في إعادة ترميم قواعد الردع، علاوة على أنّه يجلب مخاطر التورط الإيراني المباشر في الحرب. ويُشير تريّث إيران وحزب الله في الرد على اغتيال هنية وشكر، إلى أنهما لا يزالان يوليان أهمية قصوى لتجنب سيناريو حرب إقليمية. وإذا كانت عقيدة «الصبر الاستراتيجي» التي تتبناها إيران وحلفاؤها في الحرب مُصممة في الأساس للحد من تكاليف الاندفاعة الإسرائيلية عليهم، فإنها لا تزال تعود بالفائدة الكبيرة ما دامت تُجنبهم الوقوع في فخ نتنياهو.

حتى في الوقت، الذي تبدو فيه إيران قادرة على تجاهل الرد العسكري المباشر على إسرائيل، فإن المأزق، الذي يواجه حزب الله في استعادة قواعد الردع والاشتباك مع إسرائيل بعد اغتيال شكر وتوسع نطاق الهجمات الإسرائيلية على لبنان، يُبقي المخاطر عالية على استراتيجية إيران. ظروف تطور المواجهة بين إسرائيل وحزب الله إلى حرب واسعة مُتوفرة إلى حد كبير وقد يكون رد انتقامي كبير لحزب الله بمثابة الضوء الأخضر لها. ومثل هذه الحرب، إن وقعت، ستُشكل تهديداً وجودياً لأقوى حليف لإيران في المنطقة. علاوة على ذلك، لا تزال إيران تُفضل إدارة صراعها مع إسرائيل والولايات المتحدة بالطريقة التي فعلتها في العقود الماضية، من خلال القتال عبر وكلاء إقليميين. وتنظر إلى خروج حزب الله من هذه الحرب بأقل الأضرار على أنه مصلحة استراتيجية كبيرة لها لردع مخاطر تعرّضها لهجوم مباشر في المستقبل. كما أن فوز الرئيس الإصلاحي مسعود بزشكيان في الانتخابات الرئاسية الأخيرة يُشير إلى رغبة طهران في تعظيم فرص إعادة إحياء الاتفاق النووي مع الغرب للتغلب على الصعوبات الاقتصادية المتزايدة التي تواجهها في الداخل. خطأ في حسابات استعراض القوة لا يُخاطر فحسب بتوريط إيران في حرب وفي استدعاء حرب إسرائيلية شاملة على حزب الله، بل يُشكل أيضاً تهديداً وجودياً للنظام الإيراني. في الوقت الراهن، تُشكل دبلوماسية القنوات الخلفية فرصة لإيران للخروج من مأزق الرد الانتقامي وما يحمله من مخاطر كبيرة عليها. لكنّ اندفاعة نتنياهو في تعميق نشر الحرب في المنطقة واللحظة الأمريكية الراهنة المنشغلة في الانتخابات الرئاسية، واحتمال عودة ترامب إلى البيت الأبيض، كلها عوامل تُقوض من الخيارات المتبقية لإيران للحفاظ على عقيدة الصبر الاستراتيجي.

(كاتب لبناني)

في علاقة تعثر المفاوضات باستراتيجية الردع

عصام شعبان

تواصل حكومة تل أبيب المماطلة في جولات التفاوض الهادفة إلى وقف العدوان وتبادل الأسرى، والانسحاب من قطاع غزّة. وكانت مباحثات وفود أمنية إسرائيلية في القاهرة بخصوص ما سُمي سد الفجوات تتركز على معبر رفح ومحور فيلادلفيا، وقد قدم وزير الخارجية الأميركي بلينكن في زيارته التاسعة للمنطقة حلولاً وسطاً بشأن حجم الوجود وإدارة المعبر، لم تتجاوب معها تل أبيب، في تأكيد لاستمرار التسويف، الذي يرتبط باستراتيجية استعادة الردع، وهي تستعد لخوض مواجهة شاملة وتحدي كل الأطراف. ولا يرجع التعثر في التفاوض، وحسب، إلى أهداف شخصية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي كان يخشى، بعد 7 أكتوبر، التعرّض لضغوط داخلية، كما غولدا مائير، التي استقالت في إبريل/ نيسان 1974، بعد حرب أكتوبر 1973، ومصير بيغن، أحد قادة الليكود الذين تبنّوا استراتيجية الردع (هاجم المفاعل النووي العراقي عام 1981) وتسبب غزو لبنان جزئياً في استقالته (أكتوبر/ تشرين الأول 1983). ورغم حسابات نتنياهو، الذي يواجه اتهامات بالفساد، إلا أن دوافعه ليست سبباً وحيداً للمماطلة، كذلك فإن التركيز على دور الأفراد في الحروب، والانسياق خلف دعاية معارضيه يهمّشان عوامل موضوعية أخرى في استمرار الحرب، بما يشكّل صورة منقوصة.

داخلياً، هناك قوى سياسية توافق على استراتيجية استعادة إسرائيل الردع، طريقةً لعودة الاستقرار وتجاوز صدمة 7 أكتوبر، وتحقيق إحساس بالنصر، وضمنها حفظ أمن الحدود، وتوسيع مفهومها، والارتكاز على العمل العسكري بدرجة أكبر. وقد عبّرت مراكز أبحاث عدة، وقادة رأي عن هذا التوجه، ونشر معهد دراسات الأمن القومي (INSS) في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 دراسة عن الردع وهجوم 7 أكتوبر، وهو الذي سبق وناقش مسألة القوة العسكرية، وإصلاح الجيش وتعديل مهامه، مع وضع سيناريو لنشوب صراع متعدّد الجبهات بما يوجب التركيز على الحدود أداةَ دفاع وتكتيك في الوقت نفسه. كذلك أعاد معهد القدس للاستراتيجية والأمن (JISS) ومركز بيغن السادات للسلام مناقشة استراتيجية الردع ومسألة الحدود بما فيها محور فيلادلفيا. وبجانب ذلك، تتكرر خطابات لقادة سياسيين، يحفزون الرأي العام ويثبتون خيار الحرب، ما ينعكس على استطلاعات عدة، وحتى مع تباين نسبي في نتائجها، بين ذلك استطلاعات متتابعة لمعهد دراسات الأمن القومي. وأخيراً، أعلنت هيئة البث الإسرائيلية توجهاً غالباً يدعم الحرب، وارتفاع أسهم نتنياهو والليكود، الذي يتبنّى تاريخياً عقيدة الاستعداد للحرب طريقاً إلى السلام بجانب التحالفات الإقليمية والدولية ودعم الجبهة الداخلية، ولا يتعارض ذلك مع مطالبات بإقرار صفقة تبادل الأسرى، التي تخرج بشأنها مظاهرات محدودة، قياساً باحتجاجات ضد تعديلات قانون السلطة القضائية، ما يفيد بأن ملف الأسرى أصبح موضوعاً فرعياً، رغم توجهات لتحسين شروط صفقة التبادل. ويتضح من المشهد إجمالاً أن الردع هو الهدف الأساسي حالياً لمواجهة الإحساس بوجود خطر وجودي، وتبدّد ما كافحت إسرائيل لتثبيته، من الصورة الأسطورية على المستويين، الدفاعي والاستخباراتي، بينما يتضح أنه هدف غير مستحيل، ويمكن مهاجمتها من جهات عدة في توقيت واحد، وهذا يجعل إسرائيلياً تكلفة الأمن مرتفعة، ويعظم من وزن التحرك العسكري ودوره دفاعاً وهجوماً، قياساً بالتحركات السياسية والدبلوماسية.

لذا، ليس التركيز على أن نتنياهو هو العائق الأساسي لوقف الحرب كافياً، خصوصاً مع دعم داخلي يتكامل مع دعم خارجي، من حكومات غربية، ومساندة غير محدودة من واشنطن، مع اصطفاف فرنسا وبريطانيا مكونتين مع تل أبيب تحالفاً رباعياً، يعلن وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا مع نظيرهما الإسرائيلي التضامن والاستعداد للدعم العسكري في مواجهة إيران، وكأننا أمام جبهة للحرب، وتذكّرنا صور الوزراء الثلاثة بالعدوان الثلاثي على مصر عام 1956، لكن اليوم مواجهة طهران وحلفائها بما فيهم حزب الله، وتدور المواجهة بشكل أساسي مع المقاومة الفلسطينية على قطاع غزّة. وبهذا المشهد، بما يتضمنه من عناصر مساندة، تعلن إسرائيل استعدادها للمواجهة في ساحة لبنان وسورية، والتمادي في فرض شروطها بشأن انسحابها من غزّة، بامتلاك أدوات للسيطرة، ومحاصرتها بشكل أكبر، ضمن سياسة عقابية ترتبط بالردع أيضاً، وتأكيد الهيمنة. لذا، المشهد الكابوسي من ظروف تحيط بالقطاع، مقصود بكل تفاصيله، وتحويله إلى ميدان للحرب مدمّر بشكل كامل، وحشر مليون من السكان في حوالى 30 كيلومتراً، تحت لافتة المنطقة الإنسانية، يفتقدون الخدمات، وهم محاصرون بالخوف من الاستهداف، بجانب أخطار الأمراض التي تتوسّع مع تلوث الخدمات الطبية وعجزها، وشح المستلزمات العلاجية البسيطة، ومحاصرة الجوع، مع صعوبة وصول المساعدات، وإن وصل الشحيح منها، كيف توزّع في هذا الوضع الذي لا يمكن تنظيمه أصلاً؟ فوضى تزيد انعدام الإحساس بالأمن، ويصبح النزوح والتدريب عليه مرّات متتالية، عقاباً متجدداً، ولا يصف قدر الألم إلا من يعانيه.

> المشهد الكابوسي من ظروف تحيط بالقطاع، مقصود بكل تفاصيله، وتحويله إلى ميدان للحرب مدمّر بشكل كامل

لا تتوقف مآلات الحرب الحالية عند تقليص قدرات المقاومة، لكن تل أبيب تريد إثبات أن أي هجوم عليها مستقبلاً سيكون مكلفاً ونتائجه كارثية، وضمن ذلك التهديد بالبقاء في غزّة، ومقابل الانسحاب تطالب بقبول المقاومة ومصر الرقابة والسيطرة على الحدود والمعابر، ضمن استراتيجية الردع أيضاً، مع التركيز على الحدود، والتحوّط وتأمين ما تراه من ثغرات في الحدود. ومن هذا المنطلق، المفاوضات جزء رئيسي، فيها وضع محور فيلادلفيا ومعبر رفح، ومحاولة بعض الأطراف ربطها بحالة الحدود مع لبنان ورد فعل حزب الله على اغتيال قيادات عسكرية، يمكن أن تتصاعد، ولا استثناء للحدود مع سورية، لذا مهما أدرك أن خيار إسرائيل بالحرب من أجل الردع بات راسخاً، وهو تفسير لرفضها مقترحاً مصرياً للهدنة، قبل اجتياح رفح، ورفض مبادرة بايدن وإضافة اشتراطات تتعلق بعودة النازحين إلى الشمال (خصوصاً موظفين بحكومة حماس وأعضاء بالحركة) والإصرار على البقاء في محور فيلادلفيا (وإن اختلف حجم ومساحة الوجود والانتشار العسكري) ومطالبة بالسيطرة على معبر رفح، جنوباً، مع التلويح بالبقاء في محور نتساريم وسط القطاع، ما يشكل نظاماً متكاملاً للسيطرة الميدانية، ولو مؤقتاً، وربما حتى إيجاد إدارة بديلة لغزة تستبعد حماس.

(كاتب مصري)

كاريكاتير

عماد حجاج

عن فرضية الحلّ في سورية

سميرة المسالمة

تحتاج فرضية الحل في سورية إلى نوعين من المتغيّرات مرتبطين ببعضهما: أحدُهما متعلقٌ بالنظام السوري وبنيته التكوينية والآلية التي اعتمدها لاستمراره، وهذا متضمن مصالح الدول التي تدعمه، وارتباط ذلك بملفّات دولية وإقليمية وعربية. والآخر يتعلّق بالمعارضين له على اختلاف انتماءاتهم وأسباب معارضتهم وأهدافهم، وأيضاً القوى الداعمة لهم، ومصالحها في الفوضى والسلام.

ما يعنيه ذلك أننا أمام خليط من صيغ التعامل في عملية البحث عن فرضية الحلّ، كما هو متعارف في كتابة فرضيات البحث العلمي، وهي قد لا تختلف في إسقاطها على الصراعات المختلفة: أولها، الصيغة «الشرطية» التي تستلزم حدوث التغيير في النظام وتوابعه ليحدث تغييرٌ في معارضيه، وما نتج عنهم أو ما يرتبطون به. وثانيها «التقريرية» التي تعني أن التغيير في الواقع السوري هو حاصل جمع المتغيرات الظرفية والدولية للنظام والمعارضة. وثالثها، الصيغة «البحثية»، أي الدعوة إلى دراسة عميقة للوصول إلى ديمومة الحل، وتطويره نحو الاستقرار والتنمية.

ربما يكون من الصادم القول إن إمكانية التغيير في العامل المتمثل بالنظام، أو بنيته، باتت أكبر من إمكانية الخوض في تغيير واقع المعارضة، فالنظام الذي تجاوز الحرب الواسعة في البلاد ضد معارضيه، يحتاج إلى حلول تضعه على ضفة الاستقرار، لأنه يدرك تماماً أن ما بعد الصراع المسلح أصعب بكثير، وبالتالي، باتت جاهزيّته للتغيير بالنسبة له ضرورة وجودية لازمة، وهي شرط نجاح عملية تقاربه مع الأنظمة العربية، والدول الأوروبية. وهذا أيضاً مرتبط بجسر الخلافات مع الولايات المتحدة، من قناة تخليه عن محور ما سمّيت «المقاومة»، أي من استفادته من الظرف الإقليمي والحرب الإسرائيلية على غزّة، والحاجة إلى استناد إسرائيل إلى أن الجبهة السورية ستبقى باردة وآمنة، وفق معاهدة وقف إطلاق النار التي أبرمت في زمن الرئيس السابق (حافظ الأسد) بعد حرب 1973، وورثها بكل متطلّباتها ابنه الرئيس (بشار الأسد). ولعلّ التقارب العربي مع النظام السوري هو، في جانب منه، يمثل عامل ضغط على الأسد، لإضعاف شروطه أو مقاومته التغيير، فالدول التي تسعى إلى التطبيع تحتاج إلى فكّ اللثام عنها دولياً، ما لن يحدُث إذا لم يُبد النظام مرونة سياسية تقدّم دليلاً على احتواء هذه الدول نزعات الأسد الاستبدادية، وتنهي تحالفاته مع إيران ومخالبها اللبنانية والعراقية والحوثية، ما يسهّل تطويعه للذهاب نحو الحل السياسي الذي يضمن تغييراً في سورية يحفظ ماء وجه القرارات الدولية، حتى لو كان مجرّد تغيير شكلي لا أكثر.

وعلى الرغم من وجود خلافٍ بشأن تبعيّات أجهزة النظام السوري العسكرية والأمنية بين روسيا وإيران، إلا أن ذلك لا ينفي وجود رأس نظام واحد، لا تزال الدولتان الراعيتان للنظام تقرّان بحكمه، وحمايتهما له، ما يعني أن أي رهانٍ على ذلك الخلاف هو ضمن المعطيات الحالية خاسر، وغير مُجد، في عملية كسب نقاط لمصلحة «المعارضات»، في أي تسويةٍ ضمن حالة الشتات التي تعانيها الأخيرة، وفي ظلّ تعدّد تبعياتها الدولية، واختلاف مصالح تلك الدول، ورؤاها للحلّ في سورية. وفي سياق ذلك، لا بد من المصارحة بأن لكل من هذه الدول القدرة على لي عنق قرار مجلس الأمن 2254، وفقا لتفسيرها الخاص له، وبما يتناسب ومشروعها المأمول من المصالحة مع النظام السوري.

وبالنسبة لعامل التغيير في المعارضة، رغم مشكلاتها واختلافاتها وتبعيّاتها، فإنه يعتمد على قرار من خارجها، ينطبق ذلك على كل مسمّيات منصّاتها، وعلى اختلاف وجوهها، فالجهات المسلحة التابعة لتركيا تدور في فلك مصالحها، وهي تعرف أنها الخاسرة الكبرى في أي عملية تقارب بين النظامين، السوري والتركي. ولعل الأمر نفسه ينطبق على جبهة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً)، والتي تظهر أنها خارج التبعيات الدولية المباشرة، (مصنّفة على قائمة الإرهاب دوليا)، ويدرك زعيمها، أبو محمّد الجولاني، أنه في حال فرض أي عملية تسوية، مستقبلاً، سيكون ورقة مساومة بأيدي كل الأطراف، لاستعادة الصراع عسكرياً، أو لإتمام صفقة التسوية واختلاف نسبها سياسيا.

> وجود فرضية للحل في سورية يحتاج إلى قوة إثبات بالتجربة

من جهة الإدارة الذاتية، والتي تعدّ أحد أطراف قوى الأمر الواقع تحت الحماية الأميركية، هي ستكون ضحية أي تقارب تركي- سوري رسمي، حيث إزالة وجودها شرطٌ تركي غير قابل للمساومة في أي عملية سياسية أو عسكرية قادمة، بالتوافق مع النظام أو باستخدام الأذرع المحلية السورية (المعارضة) التي تدين بوجودها لتركيا. لذلك، يعتمد عامل التغيير لدى جهة «المعارضات» على تسويات دولية غير مكترثةٍ بمطالب «ثورة 2011»، وبخاصة أن المعارضة استمدّت قوتها، في السنوات الماضية، من وجود خلاف مصلحي بين الدول، وليس من تفاهماتها على حقوق السوريين وشرعيتها.

(كاتبة سورية)

معركة كورسك نقطة تحوّل في مسار حرب طويلة

يمان دابقي

لم يكن أحدٌ، قبل 6 أغسطس/ آب الحالي، يتوقّع أي تطوّر قد يطرأ على مسار الحرب الروسية الأوكرانية المستمرّة منذ فبراير/ شباط 2022، بسبب أنّ أوكرانيا كانت تُعاني مشكلات كثيرة في خطوط الجبهات المشتعلة شرق البلاد. أولها مشكلة قواتها شبه المحاصرة، وفشل هجومها المضاد الصيف الماضي (2023)، إذْ قاد إلى نتائج عكسية، بعد تقدّم بطيء للقوات الروسية والسيطرة على مزيد من المناطق شمالاً في خاركيف وأفدييفكا (البوابة الرئيسية لإقليم دونباس). وثانيها نقص الذخائر والعتاد العسكري المقدَّمَين من «الناتو» وتحولهما إلى دعم إسرائيل في عدوانها المستمرّ على غزّة منذ (7 أكتوبر 2024) إلى أن عاد في إبريل/ نيسان الماضي بحزمة مساعدات بلغت 61 مليارا أقرّها مجلس الشيوخ الأميركي، وما راج بعد ذلك عن تقديم طائرات «إف 16» ودبابات ألمانية.

قبل شهر من الهجوم الأوكراني، في «كورسك» التي تبعد 150 كم عن الحدود الأوكرانية، وصلت تقارير إلى السلطات الروسية، عن طريق جهاز المخابرات، أكدت تحركات واستعدادت أوكرانية، تجري في المناطق الحدودية، لم تأخذها رئاسة الأركان الروسية على محمل الجد، أو لم ترد تصديقها وفق صحيفة «نيويورك تايمز» وقد يكون عامل التفوق النفسي الروسي في الفترة الأخيرة، بجبهات الحرب الرئيسية، دفعتها إلى عدم تصديق حدوث أي تطوّر خارج خطوط الجبهات، وهو سبب آخر لعدم تعزيزات الدفاعات الروسية في مناطق الحدود مع «كورسك»، وغيرها من المناطق خارج خطوط النار، على حساب تركيز قدراتها في إقليم دونيتسك، وجنوباً على طول خط الساحل في خيرسون، وشمالاً نحو خاركيف. كل هذه الحسابات، سقطت لحظة مفاجأة أوكرانيا الجميع، وحتى الداخل الأوكراني، وقطعات كبيرة من جيشها، بهجومها السري المباغت صبيحة السادس من آب/ أغسطس الحالي، وتوغلها إلى عمق 30 إلى 40 كم، وسيطرتها على 85 قرية، و 1150 كيلو متراً مربعاً خلال أسبوع من الهجوم. الصدمة دفعت الرئيس فلاديمير بوتين إلى تدارك الأمور، ولا سيما بعد الفيديوهات المذلة التي راجت في وسائل الإعلام لجنوده الذين أسروا بالمئات على يد القوات الأوكرانية، ومشاهد الإجلاء لأكثر من 160 ألف مدني من المناطق الحدودية، في مشهدٍ رأى فيه السوريون جانباً من العدالة الإلهية، بعد استحضارهم لصور الإجلاء بالباصات الخضراء نفسها التي أُجبروا على ركوبها في مدينة حلب. دفع عنصر المفاجأة من أوكرانيا الرئيس بوتين إلى عقد سلسلة اجتماعات مع مجلس الأمن الروسي، وقد ظهر متوتراً في إحداها، وهو يعطي التعليمات لضباطه، ويقوم بتوبيخهم، وتوجيههم في الإسراع إلى طرد المقاتلين الأوكران من أراضيه، في حين ذهب الإعلام الروسي إلى التقليل من حجم المعركة، والخسائر التي لحقت بالقوات الروسية، واصفاً العملية بعملية «إرهابية استفزازية».

جاء الخرق الذي حققته أوكرانيا في توقيت حرج في ما يخص الرئيس بوتين، وبحسب صحيفة فورين بوليسي، هو «صاعقة السماء» وتدمير للسردية الروسية في تحقيق الانتصار الخاطف أو السريع. وبدرجة أهم الهجوم كسر خطوطاً حمراء ضمن العقيدة الروسية، من حيث نقل المعركة إلى الداخل الروسي، إلى جانب ظهور قطع عسكرية لحلف «الناتو» داخل الأراضي الروسية، وهذا وفق بوتين يعد مشاركة الناتو المباشرة في المعركة إلى جانب أوكرانيا، ويستدعي وفق تهديداته السابقة إلى الدخول في معركة كبرى مع الحلف، واستخدام السلاح النووي. المسؤولون الروس بالفعل وجهوا أصابع الاتهام إلى حلف «الناتو» بوقوفهم وراء هجوم «كورسك»، وهذا ما دفع بنائب رئيس مجلس الأمن في الاتحاد الروسي «ديمتري ميدفيديف» إلى إطلاق تهديدات مباشرة حينما «توعّد بوصول الدبابات الروسية إلى برلين». لكن هذه الحسابات أو الخيارات قد تبدو مؤجلة للرئيس بوتين، الذي يُواجه جملة من التحديات في مناطق نفوذه سواء في أفريقيا أو سورية، التي باتت على فوهة بركان، بفعل استمرار العدوان على غزة، وتهديدات نتنياهو المتواصلة في إشعال المنطقة. كل هذه الحسابات تدفع بالرئيس بوتين إلى الامتناع عن الانخراط في أي مواجهة شاملة مع أي طرف، بل يمضي حالياً في سياسة الاحتواء، وقد تتعرّض جهوده لحالة من التشتت الصعب، أو نكسة جديدة في الساحة الأوكرانية، إذا لم ينجح في وقت سريع في طرد كامل الجنود الأوكران، من المناطق التي سيطروا عليها، فمن شأن ذلك ضرب كامل حساباته الاستراتيجية في شرق أوكرانيا، وبدلاً من سعيه إلى انتزاع كامل مناطق الشرق الأوكراني التي سيطر عليها خلال عامين، قد يضطر إلى سيناريو « الأرض مقابل الأرض، وهو سيناريو أعلنه الرئيس الأوكراني زيلنسكي شرطاً لإحلال السلام. وهنا حريّ بنا التساؤل ما الذي أراده الأخير من هذا الهجوم بالفعل، وما صحة اتهامات المسؤولين الروس بوقوف دول حلف «الناتو» وراء الهجوم؟

واقع الأمر الاتهامات الروسية للغرب تبقى اتهامات، فهناك رواية تقول إنّ أوكرانيا استفادت فقط من المعلومات الاستخبارية الغربية عن واقع المناطق الحدودية مع روسيا، ولم تضع الغرب بكامل تفاصيل المعركة، ولا حتى التوقيت، راغبةً بذلك في تعميم عامل الصدمة على حلفائها أيضاً، بوصفه نوعاً من إثبات نفسها أنّها قادرة على تغيير موازين الصراع، وإسقاط سردية تململ بعض الدول الغربية عن جدوى استمرار تقديم المساعدات إليها، من جانب آخر رغبت أوكرانيا في استعادة زمام الأمور، وتخفيف الضغط عن قواتها في جبهات شرق البلاد، وذلك عبر إجبار روسيا على سحب عتاد كبير من قواتها من خطوط التماس، وإرسالهم عاملَ إسنادٍ إلى المناطق الحدودية، وهذا ما حدث بالفعل، لكن ليس بالصورة، والضخامة التي صدّرتها بعض وسائل إعلام عربية، وغربية، في حديثها عن استدعاء بوتين لقوات من «فاغنر» من سورية وأفريقيا، على العكس تماماً المنطق العسكري يستدعي إيصال تعزيزات من أقرب نقطة إلى المنطقة المشتعلة، بذلك تكون خاركيف، وخط جبهة سومي هما الأقرب إلى «كورسك» إلى جانب إسناد من سلاح الجو الروسي، والذي شن غارات جوية عدّة ادعى من خلالها إيقافه زحف تقدّم الأوكران. كل هذه الاجراءات وفق العقيدة الروسية، هي خطوات عاجلة لسد الثغرة التي فتحها الأوكران لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، في حين أن الرد الاستراتيجي لم يأتِ بعد على الأقل من منظور بوتين سيحتاج إلى وقت وتقييم عملي لردّ يشمل حلف «الناتو» والذي كان يمنع أوكرانيا سابقاً من نقل المعارك إلى الداخل الروسي، بذلك سيكون ردّ بوتين مع «الناتو» وليس مع أوكرانيا فقط.

> يُرجّح الخبراء أنّه لا روسيا ولا حلف الناتو في وارد الدخول في مواجهة مباشرة، لعدة اعتبارات وأسباب تتعلّق بالتطورات الصاعدة على المشهد الدولي

يُرجّح الخبراء أنّه لا روسيا ولا حلف الناتو في وارد الدخول في مواجهة مباشرة، لعدة اعتبارات وأسباب تتعلّق بالتطورات الصاعدة على المشهد الدولي، من تصعيد في الشرق الأوسط، وانتخابات الولايات المتحدة، وأزمات الاقتصاد، والطاقة، ولعبة صراع المحاور لكل من المعسكر الشرقي والغربي في دعم أطراف الصراع في الحرب على غزة. لكن رغم كل ذلك فما جرى في «كورسك» ومهما كانت نهاية هذا الهجوم، فإنّه شكّل صفعة قوية في وجه بوتين، وخلط حساباته الاستراتيجية، وسَيُظهره في موقف ضعيف أمام الرأي المحليّ، والذي طالما أكد لهم أنّ عمليته الخاصة في أوكرانيا تحت السيطرة. في المقابل اكتسبت أوكرانيا جرعة تفاؤل جديدة، ستستفيد منها في عمليات تحشيد وتعاطف دوليّين، لاستمرار تقديم الدعم. الخطر الكبير على روسيا سيكون في حال توسّع هجوم «كورسك» إلى مناطق حدودية أخرى، وانعكس ذلك على انهيار خطوط دفاعاتها في الجبهات الرئيسية بمناطق الدونباس والدونيتسك، وفي إطار أوسع إذا تزامن ذلك مع اشتعال جبهات الشرق الأوسط في الجبهتين السورية واللبنانية، حينها ستكون استراتيجية بوتين في «الوصول إلى المياه الدافئة» مهدّدة بانهيارات متسارعة. لكن تبقى لبوتين حساباته الخاصة والذي ينظر إلى هجوم «كورسك» من منظور أوسع واستراتيجي بوصفه معركة في مسار حرب طويلة في خِضم صراعه مع الغرب، فما زال بين يديه الكثير من الخيارات لاستخدامها في الساحة الأوكرانية، قبل اللجوء إلى خيارات أوسع، والسلاح النووي لن يكون مستبعداً إذا ما اضطر إلى ذلك، وهو الورقة التي لوّح بها في أكثر من مناسبة أمام الغرب.

(كاتب سوري)

لبنان وهذه الحرب

معن البياري

لنوبات الاشتباك المتصاعدة، والصعبة، والمكلفة، بين دولة الاحتلال وحزب الله في الجنوب اللبناني وفي شمال فلسطين المحتلة، مجراها الخاصّ الذي لا صلة له بما تسمّى جهود التهدئة التي تباشرها الولايات المتحدة وفرنسا (وغيرهما)، لتجنّب حرب أوسع، فللمواجهات والضربات المتبادلة، وكذا الشهيّة المجنونة للحرب لدى صنّاع القرارين العسكري والسياسي في إسرائيل، منطقٌ آخر لا يكترث بالقلق الذي يحتدم في الداخل اللبناني نفسه، الرسمي الحكومي والشعبي الأهلي، ولا بالسعي الملحوظ، مع إيران وغيرها، من أجل ألا تتدحرج الحرب اليومية، المنضبطة أحيانا وغير المنضبطة أحيانا أكثر، إلى ما يتجاوز مناطقَها، فلا تُرمى بيروت، مثلا، بالقذائف والصواريخ الإسرائيلية، ولا يشتدّ استهداف حزب الله حيفا وما بعد حيفا. وإذا كان اجتماع الحكومة اللبنانية أمس، برئاسة رئيسها (المكلف بتصريف الأعمال على ما نتذكّر)، نجيب ميقاتي، قد أتى على «خطّة طوارئ ومساعدات وإغاثة، في حال توسّع الاعتداءات من العدو الإسرائيلي»، على ما أخبر «العربي الجديد» وزيرُ البيئة اللبنانية ورئيس لجنة الطوارئ الوطنية، ناصر ياسين، فذلك يعني، من بين كثير يعنيه، أن الحكومة اللبنانية التي تواصل «اتّصالاتها الدبلوماسية»، من دون توقّف، من أجل تطويق التصعيد الذي شهدته الجبهة الساخنة صباح أمس، لا تستبعد جولاتٍ من القتال أشدّ، وحربا أعرض، بل لعلّها على درايةٍ بأن هذا الاحتمال هو الأرجح، وهي العاجزة عن إحداث أي تأثيرٍ في ذلك المجرى الخاصّ لنوبات القتال بين إسرائيل وحزب الله منذ نحو عشرة شهور.

إنها محنة لبنان العتيدة، البعيدة والعميقة، أن الدولة فيه لم تكن يوماً صاحبة قرار الحرب (وقرار السلم؟)، وغير ذات صلة به، ومُستغنى عنها في خصوصه. وكلامٌ تقليديٌّ كهذا لا يضيف إلى تفاصيل الوقائع الميدانية والعسكرية شيئاً، وإنما يُشار إليه هنا للانصراف، تماماً، إلى حسابات الفاعلين المتحاربين، ورهاناتهم، بل وأيضاً إلى التباين الكبير بين الذي يُشهره حزب الله من «نجاحاتٍ» في استهدافاته مواقع إسرائيلية ذات حساسية، والذي تعلنه إسرائيل عن قضائها المبرم على إمكانات عسكرية وصاروخية كبرى لدى حزب الله، في ضرباتٍ استباقية تقرّرت بناء على معطياتٍ استخبارية، ليس فقط لإضعاف الحزب، وإنما أيضا للحؤول دون أن يُنجز «ردّه» الانتقامي على اغتيال القيادي البارز فيه فؤاد شكر. وقد بدا لكل صاحب عيْن، منذ شهور، أن خسارات حزب الله، من عناصره وقيادييه الميدانيين، ومن حاضنته، كبيرة، بالنظر إلى استشهاد أزيد من خمسمائة في الاعتداءات الإسرائيلية، وبينهم قدراتٌ وكفاءاتٌ قتالية، عدا عن خسارات لبنان نفسه في العمران والبنينان وفي الاقتصاد والزراعة وغيرهما، الأمر الذي يجدُر الاكتراث به، وعدم إغماض النظر إليه، عند التغنّي بنزوح أعداد كبيرة من الإسرائيليين في الشمال، وهرولة من هرول منهم إلى الملاجئ، وبخساراتٍ اقتصادية مؤكّدة، وبغير ذلك من «إنجازاتٍ»، يجوز لحزب الله أن يعتدّ بها واحدةً من آثار عملياته العسكرية ضد العدو الذي يحاربه.

قد يصحّ أو لا يصحّ القول إن التسخين الأعلى الذي شهده صباحُ أمس بين حزب الله وإسرائيل هو انعكاسُ للتعسّر الشديد في المفاوضات بشأن اتفاقٍ ما بشأن الحرب العدوانية في غزّة، غير أن الصحيح المؤكّد أن الطرفين ليسا في وارد مغادرة ما يقيمان عليه من تربّص كل طرف بالآخر، فليس محسوماً أن اتفاقا (أو تفاهما جزئيا) يخلُص إليه المتفاوضون في القاهرة والدوحة سيعني تهدئةً أو هدنةً غير متوافق عليها بينهما، ذلك أن العنوان الذي صارت تأخُذه مناجزة حزب الله العدو الإسرائيلي «حرب إسناد» (بعيداً عن حكاية وحدة الساحات) لا يُظهر العميق والبعيد في الصراع الذي يكاد يكون وجودياً بينهما. وهذا التباين الكبير في بياناتهما أمس، بشأن ما ضربه كل طرفٍ في الطرف الآخر، ينتسب إلى ما هو دعائيٌّ وتعبويٌّ وسياسيٌّ ونفسي، أكثر مما هو عسكري وحقيقي. ... وفي الأثناء، يبقى لبنان متروكاً في مهبّ هذا الصراع الذي يصل أحيانا إلى تخوم صِفرية، والمرتبط جوهرياً بفكرة إسرائيل عن نفسها، ولفكرة حزب الله عن نفسِه وعن دوره. ولحكومة لبنان أن تُواصل اتصالاتها الديلوماسية كيفما شاءت، وتنظُر في خطط طوارئ وإغاثة مطلوبة، حمى الله اللبنانيين ونجّاهم.

العلمين عالمان

سامح راشد

يتعرّض المواطن المصري لهجمة إعلامية وإعلانية تلاحقُه على مختلف القنوات الفضائية التابعة للدولة المصرية وأجهزتها. مضمون تلك الهجمة هو ترويج مدينة العلمين الجديدة التي أصبحت العاصمة الترفيهية الرسمية في مصر. والشعار الرئيس لتلك الحملة «العالم عَلَمين»، في إسقاط بلاغيٍّ إلى أن «العالم» اختُزل في مدينة العلمين، الجديدة. بينما الواقع فعلياً أن المجتمع المصري بات مقسوماً إلى نصفين، لكل منهما تركيبته البنيوية وخصائصه السوسيولوجية، وتجسّد مدينة العلمين الجديدة نموذجاً فجّاً لذلك الانقسام. ووجه الفجاجة ليس في فارق المستويين، المادي والثقافي، لأهل تلك المدينة وروّادها من المصطافين، مقارنةً ببقيّة مكوّنات المجتمع المصري، وخصوصاً الموجودين هناك في المدينة ذاتها من عامليْن، فذلك أمر معتادٌ داخل الأماكن والمناطق الراقية والمرفّهة، حيث يجتمع السادة والخدم.. علية القوم وعوامّهم. إنما يكمُن وجه الفجاجة الصارخ، في استفزاز الإعلانات وموجات الدعاية المكثفة، للمواطن المصري البسيط، والإلحاح عليه في اللحاق بذاك المحفل الأرستقراطي وفعالياته الترفيهية. بينما ذلك المواطن المُستهدَف ينتمي، في أحسن الأحوال، إلى الطبقة المتوسطة، التي تدهورت أحوال أصحابها حتى انزلقوا، جميعاً تقريباً، إلى الطبقة الدنيا الفقيرة. المفارقة ذاتها حاصلة داخل التجمّعات السكنية الراقية، لكن كلاً منها مغلقٌ على من فيه، سواء قاطنوه من الأغنياء أو مرتادوه من الفقراء بحكم عملهم. بل إن بعض أولئك الفقراء يعتبرون ارتباط وظائفهم وأرزاقهم بتلك الطبقة الراقية مدعاةً للزهو أمام أهليهم وأقرانهم من الطبقة الدنيا الفقيرة.

أما في حالة «العلمين» فالأمر مفضوح، والمقارنة المؤسفة مُعلنة بلا خجل ولا وجل. ويجري التركيز إعلامياً وبكثافة مدهشة، لحثّ المواطنين على الذهاب إلى هناك والمشاركة في مهرجانات وفعاليات ومسابقات. حتى أن البرامج الحوارية تُسهم في تلك الحملة، وتُذاع فترات بثّ مخصّصة لنقل الحفلات الغنائية ولقاءات حصرية مع النجوم والمشاهير. وإذا تَوهَّم أي مواطنٍ بسيطٍ من بقايا الطبقة المتوسطة، أو تخيّل، في عقله الباطن، إمكانية الذهاب إلى هناك، سيُفيقه عقله الواعي من أحلامه وخيالاته بسؤال مبدئيٍّ منطقيٍّ عما سيعود عليه إن فعل. والإجابة هي لا شيء، وبدقّة أكثر، لا شيء سوى الاصطياف على شاطئ المتوسط الذي لا يختلف جوهرياً عن مصيف آخر. بل سيجد المواطن نفسه مطالباً بدفع مبالغ أعلى مما يتخيّل. بدءاً بأسعار الإقامة التي تفوق في الليلة راتب المواطن المصري متوسّط الدخل في شهر كامل. مروراً بالحفلات الغنائية التي وصلت رسوم حضورها إلى عشرة آلاف جنيه مصري (200 دولار) للفرد الواحد، فضلاً بالطبع عن مصروفات الانتقال والملابس والمظهر اللائق بأهل «العلمين» الجديدة. أما إذا أراد المواطن المصري العادي الالتحاق بجوقة العلمين، والانضمام إلى مريديها، فعليه المشاركة في أنشطة سفيهة، مثل عرض لأزياء الكلاب أو سباق للسيارات الفارهة. الإصرار على هذه الحملات الدعائية والترويجية للاصطياف والاستجمام في العلمين الجديدة يعني أن أصحاب القرار، ومن خطّطوا لتلك الحملات الموجهة، يُخاطبون شريحة مجتمعية معينة بتلك الحملات وببناء المدينة كلها من الأساس، فرجال الحكم على وعي كامل بما يجري في المجتمع من تحوّلات، ويعرفون عن كل فرد في المجتمع كم قرشاً يقبض، وكم جنيهاً يصرف، وكيف يستدين ليكمل شهره وربما يومه.

ولا معنى لتوجيه إعلانات «العلمين» الجديدة واستفزازاتها خصّيصاً للفقراء، سوى الإمعان في مكايدتهم وإبراز الفجوة الشاسعة بينهم وبين الأغنياء، وتكريس الشعور لديهم بالدونية والإقصاء عن المجتمع الراقي المرضي عنه والمرغوب سلطوياً. ومعنى ذلك كله أن تلاشي الطبقة الوسطى واقتصار المجتمع المصري على طبقتين تمثّلان «عالميْن» متناقضين ليس أمراً عفوياً، ولا مصادفة.

في واقع القضية الفلسطينية

شريف أيمن

قاربت حرب الإبادة الصهيونية على قطاع غزّة عاماً، وهي أطول الحروب التي يخوضها الكيان المحتلّ ذو التاريخ القصير. ورغم دموية هذه الحرب، ومع الآلام الشديدة والجراح التي أثخنتْ وجداننا، بقدر ما أثخنت في أهل القطاع البطل المحاصَر، فإن واقعاً جديداً فرض نفسه، رغماً عن أنوف الصهاينة والأميركان وحكام إقليميين، لا يزالون يتمنّون خسارة الفلسطينيين أشرف معارك الأمة وأشرسها. وهناك مستويات عدّة يمكن رصد التغيرات فيها؛ على مستويات: العدو الصهيوني، والقوى الدولية المتحكّمة في المنطقة، وحكّام منطقتنا، وشعوبها، والقضية الفلسطينية.

مرّت الدولة الصهيونية، قبيل طوفان الأقصى، بحالة انقسام داخلي غير مسبوق، فقد أُجريت خمسة انتخابات تشريعية في آخر خمس سنوات، إبريل/ نيسان وسبتمبر/ أيلول 2019، ومارس/ آذار 2020، وفي الشهر نفسه من عام 2021، وأخيراً في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022، وهي الحكومة الحالية التي منيت بأكبر إذلال سياسي وعسكري، بالنظر إلى محدودية إمكانات القوات التي تحاربها.

عمَّق الطوفان من مرارة الانقسام، ويظهر ذلك في الإعلام العبري الذي يناقش الخلافات الداخلية القائمة داخل المستوطنات، بين المؤيد لصفقة ومعارض لها، وانتقال ذلك إلى مشاحنات واتهامات متبادلة، أما الخلافات الأكبر فمستعرة بين سكان مستوطنات الحدود مع لبنان أو الحدود مع قطاع غزة من جهة، ومع سكان المدن الكبرى، سيما تل الربيع (تل أبيب)، إذ إن الشعور المتولّد لدى سكان المناطق المحاذية للعمليات العسكرية أن حكومتهم لا تهتم بهم بقدر واحد، فسكّان الشمال غاضبون من رد فعل حكومتهم على الهجوم، بينما يعيشون هذا الواقع يومياً، ولا يغضب أحد بالدرجة نفسها، ولا نغفل أن الرد الصهيوني في الحديدة (في اليمن) يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية، إذ تسبّب في تدمير ميناء بحري؛ ما سيمنع رسوّ السفن التجارية والغذائية.

ووصلت الاتهامات بين الوزراء إلى مداها بمقارعة أهم منصبين في كيان الاحتلال بعضهما؛ رئيس الوزراء نتنياهو، ووزير الحرب غالانت، وبالطبع لم يفوّت نتنياهو الفرصة ليبث اتهاماً مبطّناً لغالانت، وهو يقول: «كان عليه [غالانت] أن يهاجم يحيى السنوار»، وطاولت الاتهامات الرئيس الأميركي، جو بايدن، من الوزير المتطرّف بن غفير الذي اتهمه في فبراير/ شباط بدعم حركة حماس بسبب مواقفه، ما تسبب في مشاحنات علنية وقتها.

فوق ذلك كله، أصبح الاحتلال عارياً أمام مئات الملايين من البشر الذين اكتشفوا فجأة أن «الديمقراطية الوحيدة في المنطقة» مجرّد كيان دموي، شره لدماء الفلسطينيين والعرب، وأصبحت الدبلوماسية الغربية، على تواطؤها، ترى كياناً مارقاً يشعل الأزمات بقتل القادة الكبار للحركات المقاومة، ويتعنّت على طاولة المفاوضات، ويجرّ المنطقة جرّاً إلى حرب إقليمية، والمؤكّد أن نتنياهو يعلم جيداً أنّه لن يبقى وحيداً إذا أذكى نارَها، فالمشروع الصهيوني أكبر من أن يسقط عند الغرب والأميركان، لذا فهو مطمئنٌ إلى صحّة اختياره الذي لن يخدم أحداً سواه.

دولياً، بدت القوى الكبرى العابثة والمتحكّمة في مصائرنا أصغر حقيقة مما كان يُسوَّق لنا، فأميركا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا أعلنت دعمها استخباراتياً للكيان الصهيوني المارق، وهذه الدول بقدراتها المنفردة، فضلاً عن المجتمعة، لم تستطع الوصول إلا إلى أربعة أسرى لدى المقاومة الفلسطينية، ما جعل صورتهم المتعاظمة في الإعلام شديدةَ المحدودية على أرض الواقع، فالقطاع محدود المساحة وسهل التضاريس، ورغم ذلك لا يمكن الوصول إلى الأسرى، سوى هؤلاء الأربعة، ولا اعتبار هنا للوصول إلى أسرى رفح الذين كانوا لدى أُسرة، لا حركة مقاومة، واستطاع الاحتلال استردادهم منتصف فبراير/ شباط الماضي.

جرّأ هذا الضعف محور المقاومة على الوقوف بوجه الأميركي والبريطاني والصهيوني، وهو ما رأيناه في الهجمات الحوثية المستمرّة في البحر الأحمر، كذا في الهجوم الإيراني على كيان الاحتلال، بغضّ النظر عن كونه محسوباً أو لا، لكنه سابقة جديدة رغم التحذيرات، بالإضافة إلى رأس هذا المحور؛ حزب الله الذي لم يوقف هجماته، رغم التحذيرات المتكرّرة الموجّهة إليه.

بالطبع، لا يمكن المرور على أسماء هذه الدول وتجاهل التاريخ الاستعماري لفرنسا وبريطانيا في المنطقة، واتفاقية سايكس - بيكو، والتاريخ الخشن والاستعماري أيضاً لأميركا بعد تسلم الراية من الإنكليز والفرنسيين. والشاهد أن الدول التي خرجت، ظاهرياً، من المنطقة، عقب الحرب العالمية الثانية، وجدت نفسها مستدعاةً ومجتمِعةً لإنقاذ كيانهم الضعيف الهشّ، بعدما ظنّوا أن ثمانية عقود كافية لاستقراره، ثم اتّضح أنه حمل خارج الرحم الطبيعي، وسيظلّ مضرّاً بجسم المنطقة، ومصيره الخروج حتماً، لأن لا حمْل خارج الرحم الطبيعي يبقى.

وعلى مستوى حكام منطقتنا، لا جديد يُذكر في التواطؤ ضد فلسطين والقضية والحركات المقاومة. والعلامة الوحيدة الجيدة، أن عبد الفتاح السيسي في مصر تراجع قليلاً أمام ضغط مؤسّسات الدولة في مواقفه المتطرّفة من القضية الفلسطينية، وبدلاً من التماهي والخضوع الكامل لكل المطالب الصهيونية، تصرّ مصر على خروج الاحتلال من محور صلاح الدين/ فيلادلفيا، كما أصبح الخطاب الإعلامي المصري مهاجماً الاحتلال على الدوام، وداعماً للمقاومة، بخلاف عدوان 2014 مثلاً، فالحاصل أن الحاكم الذي لم يكن يتوقّف عن أخذ أي موقف يراه، استطاع «طوفان الأقصى» أن يجعله يتوقف، بل ويتراجع عن مخطّطات تصفية القضية، ومنها حديثه العبثي والمتواطئ عن تهجير أهل قطاع غزّة إلى النقب لتصفية الحركات المقاومة، كما كان يطرح بداية العدوان.

على مستوى الشعوب، يبدو أن حملات تشويه الوعي وتزييفه لم تؤتِ أُكلها، ولا أدلّ على هذا من حملات المقاطعة التي قصمت ظهر الشركات الداعمة للاحتلال، لكن الحديث عن الشعوب يستدعي حديثًا عن الفن ودوره المتخاذل والداعم لتخدير الوعي تجاه القضية الفلسطينية، وهو الموقف الذي لم نره مثلاً إبّان الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومشاهدتنا، وقتها، أوبريت الحلم العربي بجزأيه، وقد كانت الأعمال الفنية لا تنفصل عن القضية الفلسطينية ورمزيّتها في جميع الأعمال تقريباً، بما فيها الكوميدية أو الرومانسية، ما يعكس وعي كتّاب الأعمال والفنانين بأهمية القضية. لكننا للأسف نجدهم ينسون القضية في أعمالهم عقب انتكاسة الثورات، وتصاعد تشويه الحركات المقاومة. ومنذ ذلك الحين، غابت القضية عن الوجدان الفني، وإذا كان هناك رفض لحركات المقاومة في ذلك الوسط، فلا يجدر تغييب القضية كلها، فالقضية ليست في الإسلاميين أو المقاومة عموماً، بل تمسّ القضية الشرف والأرض والروابط التاريخية والدم الواحد. وهناك ملاحظة أخرى في هذا السياق، أن الفنانين أبناء المناطق الشعبية تجاهلوا، كذلك، فلسطين، رغم رمزيتها في التكوين الاجتماعي في المناطق الشعبية، ما جعل أحدَهم يتحدّث عن أبي عبيدة في لحظة، ثم شارك في إعلان لشركة مدرجة على قوائم المقاطعة، ما يطرح تساؤلاً مهماً: هل الإشكال في تشويه الوعي، أم المشكلة متعلقة بالوسط الفني ذاته؟ وهنا لا تكفي تظاهرة نقابة الفنانين مع بداية العدوان على غزّة، بل الحديث عن محو وجود القضية الفلسطينية من الأعمال الفنية بالكثافة ذاتها مطلع الألفية الحالية، ومن دون تشويه لحركات المقاومة.

> أصبحت الشعوب العربية توقن بضعف (وهشاشة) الكيان غير القادر على إنهاء معركة في قطاع صغير محدود المساحة، وأمام مقاتلين غير نظاميين، بإمكانات محدودة

وعلى مستوى الأغنيات أيضاً، نجد انحداراً أكثر، فالحفلات العربية أصبحت وقحة وفجّة في ظل المجازر، وأُلغي بعض الفنانين احتفالاتهم بسبب الأوضاع الأمنية، وهناك من ألغى احتفالات خاصة لظروف وفاة أربعة منتجين مصريين، لكن لا أحد فكّر في إلغاء حفل أو عمل بسبب المجازر، سوى الشاب محمد سلّام، ولقي هجوماً شرساً من زملائه في الوسط.

تكون المواقف بطبعها مبنية على الثقافة المتجذّرة في تكوين المجتمعات، وفي الخليج كانت الثقافة الدينية المحرّك للمواقف الاجتماعية، كسائر دول المنطقة، لكن عملية تنحية للدين بدأت في العراق والشام ومصر منذ القرن الماضي، ومن أجل نزع التأثير الديني، ظهرت المفاهيم القومية، وهذه بطبعها غير معارضة للمفاهيم الدينية، لكنها أرادت حصر الروابط الاجتماعية في الجانب القومي واستبعاد الرابطة الدينية الأوسع. وبالفعل، تعزّزت هذه الثقافة القومية في تلك المجتمعات، وكانت قضية فلسطين من محرّكات التفاعل القومي، فالحاصل أن هناك خطَّ دفاع ثانياً، سمح لشعوب تلك المنطقة بالحفاظ على درجة عالية من المقاومة للمشروعات الأجنبية.

أخيراً، في ما يتعلق بالجانب الفني، التحجج بأن لدى هؤلاء الفنانين التزامات، ولا يمكنهم إيقاف الحفلات، مردود عليه بأن الموقف الأخلاقي أولاً لا يحتاج مراوغة، وغير مقبول أن تحارب مصر في عام 1973 وتجري حفلة في بيروت في الوقت ذاته، وسيكون موقف المصريين حينها شديد السلبية من تلك الدولة والمجتمع، والفلسطينيون ليسوا أقلّ درجة من سائر العرب ولا سائر البشر، بل هم سادة على الرؤوس.

أما الناحية الاقتصادية التي يتذرعون بها، فمعلومٌ أن إيقاف جميع الأنشطة يمثل أحد أوجه الضغط على الحكومات، ما سيجعلهم يتحرّكون كذلك لإنهاء العدوان، لتخفيف آثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الواقع الداخلي، لكن ما حدث أن الأنظمة تستفيد من تغييب الوعي، ومن تجاهل القضية، وإنهاء الحفلات سيجعل الوعي أكثر تركيزاً ناحية فلسطين، وهو أمر غير مرغوب عربياً وإقليمياً ودولياً.

وعلى المستوى القضية الفلسطينية، لا بد من الإقرار بفداحة الثمن المدفوع لأجلها، مع تجاوزنا حاجز 40 ألف شهيد، ونحو مائة ألف جريح، وعشرة آلاف مفقود، والتدمير الكامل للقطاع، ورغم هذا الثمن المدفوع، أين أصبح موقع القضية؟ ... منذ وصول ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة عام 2017 دخلت القضية الفلسطينية أسوأ حقبة لها، امتداداً لما جرى في مصر منتصف 2013، والارتداد العكسي المميت لمسيرة الديمقراطية، وتحرّر الرأي الشعبي والرسمي، حينها، من الإملاءات الأميركية بدرجة كبيرة، وقد أصبحت الحدود المصرية بعد الانقلاب معادية، وليست مجرّد موصدة، واعتقال عناصر من كتاب الشهيد عز الدين القسّام سنوات في المخابرات الحربية كان أحد مؤشّرات هذا العداء، كما كان الإعلام المصري يعادي القطاع في أثناء عدوان عام 2014، ويطالب بإبادة حركة حماس.

بعد وصول ترامب، أصبحنا أمام تغيّرات إقليمية مرعبة، فالسفارات بدأت تنتقل إلى القدس لتصفية القضية الفلسطينية تماماً، وتسارعت أعمال الهدم والتهجير والتغيير الديمغرافي في المدينة المقدسة. وبعد سبعة عقود من المقاطعة العلنية لإسرائيل، بدأت دول عربية بعقد اتفاقيات مع الكيان الغاصب، في ما سُميت «اتفاقيات أبراهام»، بل تجاوز الأمر الحدود الطبيعية إلى التطبيع الشعبي في الإمارات التي امتازت بمواقف واضحة ومشرّفة في ذلك الشأن خلال فترة حكم الشيخ زايد. وأصبحت القضية تلفظ أنفاسها الأخيرة بالفعل، خصوصاً مع قرب التوصل إلى اتفاق تطبيع مع السعودية، وانهيار كل مسارات تثبيت حقوق الفلسطينيين.

... كان لا بدّ من هذه النظرة التاريخية لشرح الوضع اليوم، فبعد هذا الحال المتردّي، أصبح العالم لا يتحدّث عن حصار غزة ووجوب إنهائه، بل عن ضرورة إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، وقد يتحفظ كاتب السطور على فكرة هذه الحدود، فالحد الأدنى الذي يجب القبول به مبدئياً هو حدود 1947 وفقاً لقرار التقسيم الجائر أصلاً، ولكن هذه مسألة أخرى.

إذاً، انتقلت القضية من مرحلة تجاهل الحقّ الفلسطيني إلى الانتباه إلى أن هناك حقّاً لذلك الشعب الذي يعاني منذ بدء الاحتلال، وأن هناك مستوطنات غير شرعية، كذلك ارتفع الوعي بالقضية عالمياً بصورة ملحوظة، وبدأت أصوات في الغرب ترفع شعار من النهر إلى البحر، بمعنى إنهاء المشروع الصهيوني، لا إبادة اليهود، وهذه تطوّرات لم تكن متوقعة. كذلك انكسر مفهوم الردع الإسرائيلي، وأصبحت الشعوب العربية توقن بضعف (وهشاشة) هذا الكيان غير القادر على إنهاء معركة في قطاع صغير محدود المساحة، وأمام مقاتلين غير نظاميين، بإمكانات محدودة. ورغم أن جيش العدو يقول إنه أضعف قدرات المقاومة على شنّ هجوم جديد مثل «7 أكتوبر»، وقد يكون هذا صحيحاً، لكنه أيضاً فقَدَ قوّته التي يستطيع بها خوض مواجهة برّية واسعة على ساحة واحدة فقط، فما بالنا بساحتين، في إحداهما كابوس يسمّى حزب الله!

ما قدّمه الفلسطينيون، رغم مرارته، ثمناً للتحرير، وقد قدّمت الجزائر مليون شهيد في معركتها، وقدّمت مصر شهداء في سبيل الاستقلال عن الاحتلال الإنكليزي، ثم الإسرائيلي، ولم ينتقد أحد وقتها تفاوت القوى، كما يروَّج بعضهم الآن، لتأليب الفلسطينيين على مقاومتهم الشريفة، ورجالها الأشداء، فالحرية غالية، والثمن غالٍ أيضاً، وقد وضع طوفان الأقصى الفلسطينيين على الخريطة مرّة أخرى، وهذا، بحدّ ذاته، نصر عظيم.

(كاتب مصري)

بين الرغبة في التغيير والعجز عن إشباعها

المهدي مبروك

تشير دلائل عديدة في تونس إلى رغبة في التغيير تتّسع شيئاً فشيئاً لدى طيفٍ واسع من النخب، وحتى فئات اجتماعية واسعة. تعبّر عن حالة التذمّر هذه مواقف سياسية صادرة عن حلفاء الرئيس الذين ساندوه عند انقلابه. ربما سرّعت الانتخابات الرئاسية التي ستجري بعد نحو شهر من وتيرة هذا التفكّك الذي يحدُث تدريجيا في جبهة الرئيس التي ظلّت متماسكةً إلى حد قريب. ولكن علينا أن نتذكّر أن هذا التفكّك التدريجي كان قد سبقه تذمّر عبّر عن نفسه في مقولة المساندة النقدية، فالاتحاد العام التونسي للشغل وحركة الشعب وتنظيمات سياسية أخرى، علاوة على جمعيات وشخصيات سياسية ومثقفين، كانوا قد ساندوا الرئيس أياماً قليلة بعد انقلابه على دستور 2014، غير أن استفراده بالسلطة المطلقة وإلغاء أدنى مؤشّرات المشاركة السياسية، وهو الذي لم يلتقِ أياً منهم مطلقا منذ 25 يوليو/ تموز 2021 دفعهم تدريجيا، وبشكل مباشر أحياناً، أو غير مباشر أحيانا أخرى، إلى إبداء نقدهم توجّهات الرئيس الذي أدار وجهه لهم، وذهب في مشروعه منفرداً.

لا يكمن الأمر في المراسيم التي سنّها الرئيس بمفرده لتفكيك جميع مؤسّسات عشرية الانتقال الديمقراطي، بل أيضاً حتى في صياغة الدستور، وترتيب الانتخابات وغيرها من السياسات الأخرى. كان هؤلاء، من خلال مساندتهم النقدية، يعبّرون دوماً أنهم أبناء «مشروع 25 جويلية» وليسوا خارجه، وأنهم أحرص عليه من الرئيس ذاته، في مزايدةٍ تخفي الرغبة في التقرّب إلى الرئيس وإبداء «النصح» له. لا يفضّل هؤلاء استعمال مفردات المعارضة التي بدوا يخشونها، بل يخيّرون عنها استعمال «غيرتهم» على المشروع وحرصهم على إنجاحه والمساهمة فيه من مواقع الشريك النصوح. ومع ذلك، لم يعرهم الرئيس أي اهتمام، فهو مكتفٍ بذاته، بل لم يتردّد حين نعتهم مرّات بالوصوليين والانتهازيين والراغبين في الكراسي.

> اختار الرئيس التونسي قطاره السريع، وهو لا يهتم بمساعدي غرفة القيادة، ما دام يرى نفسه قائداً أوحد، «يخوض معركة تحرّر وطني»

اختار الرئيس قطاره السريع، وهو لا يهتم بمساعدي غرفة القيادة، ما دام يرى نفسه قائدا أوحد، يخوض معركة تحرّر وطني، كما يؤكّد هو ناعتا المتخلّفين عن أم المعارك التي يقودها بالخونة. لا أحد من هؤلاء المساندين النقديين يعرف تماماً تفاصيل هذا المشروع ولا أهدافه ولا إمكاناته وموارده. ربما تشير جملٌ قليلةٌ يلقيها الرئيس، في تصريحات مقتضبة للتلفزة التونسية في أثناء زياراته الميدانية، أو ما ينشر في صفحة رئاسة الجمهورية على موقع فيسبوك، الى شعارات عامة، من قبيل: معركة التحرّر، الكرامة الوطنية، العلو الشاهق، التاريخ الجديد. أما البقية فهي سيل جارف من التهم والنعوت التي تستهدف معارضيه. غادر عديدون من حلفاء الأمس هذه الجبهة، وتركوا الرئيس يخوض معركته وحيداً، وكانوا قد ظنّوا في البداية أنها «حركة تصحيح» لثورةٍ حادت عن مسارها أو لانتقال ديمقراطي انحرف عن غاياته. ظهرت في السنتين الماضيتين مبادرات سعت الى تجميع الفرقاء وبناء جبهة معارضة حقيقية، غير أنها فشلت، لأسباب عديدة، لعلّ من أهمها حجم الخلافات الحادّة في تقييم العشرية الفارطة والشروط المسبقة للنقد الذاتي التي يفرضها بعضهم على الآخرين، ويعفون أنفسهم منها تماما. فضلا عن تحمّل مسؤولية العشرية وأخطائها. لا يمكن أيضا إغفال عقد الشخصنة والزعاماتية التي عطّلت مبادرات عديدة، وحالت دون مجرّد التقارب. ظلّ الوضع كما عليه، بل ازدادت الأمور سوءاً، خصوصا فيما يتعلق بمعاش الناس وقوتهم اليوم، وهي مسائل لم تكن مجرّد نتيجة حتمية للسياسات الفاشلة التي اتّخذها رئيس الجمهورية، منذ استفرد بالسلطة، وهو الحاكم الأوحد الذي أقال، قبل أسابيع، رئيس الحكومة، لمجرّد أنه نشر فيديو قصيراً يستحضر فيه إنجازات حكومته بمناسبة مرور سنة على توليه هذه المسؤولية. ذكّر الرئيس قيس سعيّد بعدها كل المسؤولين الذين قابلهم أنهم مساعدو سلطة تنفيذية فحسب، وأن عليهم تنفيذ سياسته. ضيّق تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية على الناس رغيفهم، خصوصا في ظل توالي سنوات الجفاف السبع التي تطويها البلاد، فالسدود مثلاً لم تتجاوز ربع طاقة خزّنها منذ أشهر عديدة، ما أضرّ بالفلاحة ومشاريع أخرى. لا ينتبه الرئيس إلى هذه المسائل الموضوعية، ويعتبر أن كل الأخطار تلك ناجمةٌ عن أرواح شرّيرة تتآمر على البلاد وعليه شخصياً.

تعبّر حالة ترشيح حركة الشعب أمينها العام، زهير المغزاوي، للانتخابات الرئاسية المقبلة، حالة دالة على تفكك جبهة الرئيس، فهي الحركة التي أفردها الرئيس باستقبال خاص ساعات قليلة بعد انتخابه، فضلا عن لقاءات متعدّدة جمعتهما قبل انقلاب 25 يوليو (2021). ظلّ الحزب يدافع عن خيارات الرئيس، حتى تلك الأكثر تسلّطا وتشدّداً، فقد عبّرت تصريحات قياداته عن مساندتهم له من دون تحفّظ، باعتباره زعيماً وطنياً وعروبيا. تناسى هؤلاء أنهم كانوا مساهمين في العشرية الفارطة من مواقع متقدّمة، وقد كان لهم أكثر من 15 نائبا في البرلمان الذي حله سعيد ذاته. ركب هؤلاء موجة الشعبوية، وذهبوا في مساندة الرئيس شوطاً بعيداً. غير أنهم أبدوا، منذ أشهر قليلة، تباينات مع الرئيس، على خلفية أن مساندتهم «النقدية» لم تآت أكلها، وأنهم أوفى لمشروع 25 يوليو، حتى من خلّص أتباعه، متهمين أطرافاً عديدة، في الحكومة وغيرها، بتعطيل الرئيس، غير أنهم منذ أعلنوا ترشيح الأمين العام للحركة بدوا أكثر صرامة في نقد الرئيس، حتى أن المغزاوي ذهب إلى اتهام الرئيس بالطوباوية والتفرّد بالسلطة والتضييق على الحريات وخنق المشهد الحزبي.

يشكّك عديدون في صدق الرجل ونزاهته السياسية، وهو الذي كان، إلى أيام قليلة، من أوفى مناصري الرئيس. كانت مواقف القيادي في الحزب وأستاذ علم الاجتماع، سالم لبيض، جريئة، وقد نشرها في مواقع اجتماعية إعلامية عديدة، تشير الى أخطاء الحزب منذ 25 يوليو، معاتباً القيادة الحالية على سوء تحليلها الوضع وعدم مصالحة الفكرة الديمقراطية مع أطروحات القومية العربية (مزيج من الناصرية وتنظيرات عصمت سيف الدولة) التي يستند إليها الحزب.

يرى محللون أن حالة التفكك والرغبة في التغيير لا تعتري جبهة الرئيس فحسب، بل أيضاً طيفا وسعا من الناس، مستندين في ذلك إلى عمليات استطلاع آراء أنجزتها مكاتب مختصّة في الأسابيع الفارطة، غير أن كل هذه الرغبات التي قد تصل إلى طلب ملحّ على التغيير، قد لا تشبعها الانتخاباتُ الحالية، ولا تستجيب لها، لأن شكوكاً قوية في أن تكون الانتخابات الحالية لا تعبر عن تلك الإرادة، وقد حرم عشرات المترشّحين للرئاسة من هذا الحق. يخشى أن تظلّ تلك الرغبة كامنة، باحثة باستمرار عن أشكال الإشباع خارج الانتخابات، وربما خارج السياسة أصلا.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads